

مجلس الأمة الكويتي يعقد اليوم مؤتمر (الحوكمة) بمشاركة محلية ودولية

الكويت - 10 - 10 (كونا) -- يعقد مجلس الأمة الكويتي صباح اليوم الثلاثاء مؤتمرا حول الحوكمة ودورها في التخطيط التنموي وتفعيل نظم الرقابة وتطوير أداء مؤسسات الدولة المختلفة برعاية وحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وبحضور ومشاركة ضيوف محليين ودوليين. وتنظم المؤتمر الذي يستمر يومين لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في مجلس الامة بالتعاون مع ديوان المحاسبة الكويتي تحت عنوان (الحوكمة في دولة الكويت في الإطار التشريعي والمالي والإداري).

ويتضمن برنامج المؤتمر خمسة محاور تتعلق بحوكمة التخطيط التنموي وبقواعد ومبادئ الحوكمة في إطار تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة إلى جانب محور عن الحوكمة في أدوار السلطتين التشريعية والقضائية.

ومن المحاور التي يحتويها المؤتمر دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد إضافة إلى محور حول تعزيز المساءلة والنزاهة والشفافية ومدى فعاليتها في مكافحة الفساد.

ومن المتوقع مشاركة العديد من المتحدثين الذين يمثلون جهات حكومية عدة منها المجلس الأعلى للتخطيط والمعهد العربي للتخطيط وديوان الخدمة المدنية وجامعة الكويت وبنك الكويت المركزي.

كما يتحدث في المؤتمر ممثلون لجهات حكومية هي هيئة أسواق المال وغرفة التجارة والصناعة وهيئة مكافحة الفساد وجمعية الشفافية وجمعية المحاسبين إضافة إلى العديد من الشخصيات الخارجية ذات العلاقة والاختصاص.

ومن المنتظر ان يشهد المؤتمر استعراضا لتجارب خليجية ودولية ذات علاقة بمجال الحوكمة يعقبها نقاش وتبادل للآراء ووجهات النظر بين المشاركين وممثلي الدول أصحاب التجارب. ويسلط المؤتمر الضوء على أهمية تطبيق الحوكمة لتطوير أداء المؤسسات والاستفادة منها في مكافحة الفساد وتفعيلها في النظام التشريعي والإداري والمالي الكويتي.

ويسعى مجلس الأمة من خلال ما سيرطحه المشاركون بالمؤتمر من آراء ووجهات نظر علمية وأوراق عمل متعلقة بالحوكمة للخروج بتوصيات ومقترحات يتم تبنيها مستقبلا من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية وتطبيقها على أرض الواقع وفقا للأدوات الدستورية المتاحة.

وفي هذا الشأن قال رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية المنظمة للمؤتمر النائب محمد الدلال في تصريح للصحفيين ان المؤتمر سيسهم في تعزيز وتطوير أداء مؤسسات الدولة المختلفة تشريعا وماليا وإداريا ودعم الأجهزة الرقابية بتعزيز مساءلتها الجادة على مستوى الدولة.

وأكد الدلال ان مجلس الامة يهدف من خلال تنظيم هذا المؤتمر إلى ان يلعب دورا فاعلا في دعم التوجه الحكومي نحو الحوكمة المؤسساتية التي جاءت ضمن خطة التنمية والمشاركة في

تطبيقها على أرض الواقع. وأضاف ان مجلس الامة يعمل اليوم على أخذ زمام المبادرة عبر طرح أفكار وتوصيات عملية والتعاون مع الأطراف الحكومية في تفعيلها من أجل نهضة البلد عبر تطبيق مفاهيم الحوكمة مشيراً الى أهمية دورها في تطبيق خطة التنمية التي وضعتها الحكومة. وأوضح ان مفهوم الحوكمة هو الإدارة المتطورة للأنظمة عبر اتباع أحدث الوسائل الرقابية والتشريعية التي تضمن وصول الأكفأ ونجاح الخطط والأهداف الموضوعة في تقليل مستوى الفساد بمختلف مؤسسات الدولة.

ولفت الدلال إلى توجيه الدعوة إلى ضيوف من الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة للاستفادة من تجارب البلدين المتقدمة في هذا المجال مبيناً ان تجربة الامارات تعتبر الأكثر ريادة في منطقة الخليج فضلاً عن ما تمتلكه سنغافورة من تجربة متقدمة يمكن الاستفادة منها خلال فعاليات المؤتمر.

وتعتبر الحوكمة من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحت تطبيقها أساساً في الآونة الأخيرة لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويهدف تطبيق الحوكمة إلى وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها لتشمل هذه القواعد المتينة منظمات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام. (النهاية) ن ش / ف ن / أ م ح



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ومحمد الدلال ومبارك الحجرف وخالد الروضان وعبد الرحمن النمش وصالح المصطفى



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثاً



الحضور خلال فعاليات المؤتمر (هاني الشمري)

افتتح مؤتمر الحوكمة «الإطار التشريعي والمالي والإداري الكويت 2017» وأكد انفتاح مجلس الأمة على أي اقتراحات الغانم: ضرورة الاتفاق على كيفية تحويل بعض المفاهيم إلى صيغ تشريعية لتطبيق الحوكمة في «العام» و«الخاص»

في الخطة التنموية للدولة وبرنامج الحكومة والملاحظة المهمة في هذا الاستعراض تكون اجتهادات منفردة وليست سياسة عامة في الدولة ولذلك يمكننا القول إن الحوكمة كمنهج للإصلاح الإداري مازال يحبو ولا يمثل أولوية مطلوبة أو سياسة جادة معتمدة في الكويت.

وتأكيداً لما أورده رأي المؤتمر رئيس مجلس الأمة في كلمته بأن مؤتمرنا هذا جاء بهدف رئيس وهو أن يقوم مجلس الأمة الكويتي ممثل الأمة بالمبادرة برفع الرأية الجادة في الإصلاح نحو تحقيق الإدارة الرشيدة والحوكمة، مستكملين طريق من سبقنا ممن رفع ذات الرأية ساعين للخروج من التقييد بخطوات عملية فعالة تساهم من خلالها السلطات الدستورية في تطوير مؤسسات الدولة من أجل مستقبل للكويت وشعبها والقيمين فيها.

مستقبل أفضل... تلك هي الرغبة الحقيقية التي يتطلع لها عقل ووجدان كل كويتي وكويتية، مستقبل أفضل لكل مواطن وأبنائه... مستقبل أفضل مواطن وأبنائه... مستقبل أفضل في الإطار الحكومية الخدمية... مستقبل أفضل بفساد أقل... مستقبل أفضل بحسن إدارة المال العام... مستقبل أفضل في سلطات دستورية قوية وعادلة وممثلة لطموحات وتطلعات الشعب... مستقبل أفضل في استثمار الطاقات البشرية... مستقبل أفضل آمن ومستقر... هذا ما يتطلع إليه المواطنون وهو كذلك ما نطمح إلى تبنيه من خلال هذا المؤتمر ونتأججه بإذن الله.

في ختام الكلمة... أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لأعضاء مجلس الأمة وأعضاء مكتب المجلس والأمانة العامة في مجلس الأمة على إيمانهم بفكرة المؤتمر ودعمهم له والشكر والتقدير موصول لأعضاء اللجنة التشريعية والقانونية والإخوة والأخوات في ديوان المحاسبة والمكتب الفني للجنة التشريعية على جهودهم الكبيرة والمتفيزة لإقامة المؤتمر.

شكراً لضيوفنا الكرام من المحاضرين من داخل الكويت وخارجها وشكراً لحضورنا الكرام، ونسال الله أن يبارك في هذا المؤتمر وأن يكلل نتائجه ومساعيه بالنجاح والتوفيق.



متابعة مؤتمر «الحوكمة الإطار التشريعي والمالي والإداري»

كل كويتي وكويتية يتطلع إلى مستقبل أفضل لكل مواطن وأبنائه تتكافأ فيه الفرص بعبالة أمام الجميع.

لقد أهدع مؤسسو دستور الكويت حين قاموا في إطار توافقي وطموح جاد بإصدار دستور الكويت، مؤكداً ذلك بما ورد بالملزمة التفسيرية للدستور بالقول: «برغبة واعية في الاستجابة لسنة التطور والإفادة من مستحدثات الفكر الإنساني وغطات التجارب الدستورية في الدول الأخرى».

لقد أترك مؤسسو الدستور الكويتي الحكمة القائلين إن الدول والمجتمعات المتحضرة والمتقدمة تلك التي تسعى للتغيير الإيجابي والتطوير في المجتمعات وسياساتها، تلك هي المجتمعات الحية التي تعمل بيقان من أجل صناعة مستقبل أفضل لسلطاتها ومؤسساتها العامة والقائمة من مجتمعها المدني وكل فرد من أفراد المجتمع.

وباستعراض سريع لواقع الكويت يمكننا القول إن الحوكمة وجدت طريقها في عدد من مؤسسات الدولة الغائب عنها ارتباطها بالقطاع الخاص (البنك المركزي - هيئة أسواق المال - قانون الشركات) واجتهادات مشكورة في عدد من المؤسسات العامة التي تبنت الحوكمة كمنهج (ديوان المحاسبة والقطاع النفطي والخدمات والإلكترونية) التي تبنتها في عدد من مؤسسات الدولة إضافة إلى عناوين أولية

تلعب الدور المنوط بنا، لأن هناك أدواراً ومسؤوليات أخرى مهمة ومفصلة، على السلطة التنفيذية الاضطلاع بها.

وأتمنى لهذا المؤتمر أن يؤتي ثماره، وأن يساهم في تحويل الأفكار والرؤى، إلى تصورات وصيغ جاهزة للتطبيق العملي، ونحن في مجلس الأمة، منفتحون على أي اقتراحات أو توجهات، تصب في قناة تحويل النظريات الضمراء إلى نماذج متخيلة ومتصورة لتطبيقها واقعياً، مؤكداً أننا سنتعاون مع الحكومة بوصفها سلطة تنفيذية على أبعاد مدى، لجعل أوجه قصور وخطأ، على رأس الأولويات الوطنية.

مرة أخرى، أتقدم بالشكر الجزيل للجنة التشريعية والقانونية البرلمانية، ولديوان المحاسبة، ولكل المشاركين في المؤتمر، كما أشكر كل أخواني وأخواتي في الأمانة العامة لمجلس الأمة بكافة قطاعاتها، على حسن ترتيب وتنظيم هذا المؤتمر، وفقكم الله لما يحب ويرضى.

من جانبه، ألقى رئيس المؤتمر رئيس اللجنة التشريعية والقانونية النائب محمد الدلال كلمة أكد خلالها أن مؤتمر الحوكمة يهدف إلى رفع راية الإصلاح وتحقيق الإدارة الرشيدة، مضيفاً أن مجلس الأمة يسعى للخروج من المؤتمر بخطوات عملية فعالة تساهم من خلالها السلطات الدستورية في تطوير مؤسسات الدولة من أجل مستقبل الكويت وشعبها والقيمين فيها.

حتماً إلى الدخول في مراحل السقوط التدريجي من تاكل وضعف، انتهاء بالنقض الكامل.

الأخوات والأخوة الكرام نحن نتحدث عن الحوكمة وتطبيقاتها المختلفة والمتنوعة.

والحديث عن الحوكمة في الكويت، يجب أن يكون شاملاً، ويأتي على شكل حزمة متكاملة.

الحوكمة كمرادف للمسؤولية

الحوكمة كمفهوم للتحديد، بدلا من البيوتة الإدارية.

الحوكمة بوصفها تأسيساً لمفاهيم الثواب والعقاب، وما تنطوي عليها من مفاهيم الرقابة بمختلف أنواعها ومآلاتها.

الحوكمة، كونها تأسيساً لمفهوم الشفافية.

وأخيراً الحوكمة، كنموذج وحيد ونهائي للحكم الرشيد، وإذا كان هناك من هدف لهذا المؤتمر تحديداً، فهو ليس تسليط الضوء على مكان القصور، فهذا ليس الهدف منه.

تبادل الاتهامات وإلقاء المسؤولية على الآخر، فهذا حيلة العاجز، ودين الزمير.

الهدف هنا، هو تطوير نقاش علمي وواضح، ومحاولة الاتفاق على كيفية تحويل بعض من المفاهيم المطروحة، إلى صيغ تشريعية وقانونية، أو تعديلات على قوانين موجودة، بحيث يتم سد تلك الفجوات القانونية والتشريعية التي تعوق تطبيق مفاهيم وأشكال الحوكمة في القطاعين العام والخاص.

أنا ركزت على هذا الدور، ربما لأننا سلطة تشريعية، ونريد أن

قليلاً، عندما يتم التصدي لتلك الملفات، التي تحمل من التفاصيل الكثير والكثير.

وعليه فأنا أرى أن هذا المؤتمر والذي يستهدف واحداً من أهم الملفات إلحاحاً، وأكثرها ضرورة، ألا وهو مسألة (الحوكمة)، هو خطوة في الإطار الصحيح، خطوة تستدعي مفهوم مشاركة المختص والأكاديمي، وأولئك المعنيين بشكل مباشر بها المفهوم.

ولقد أثلج صدري، قيام اللجنة التشريعية البرلمانية بتنظيم هذا المؤتمر، بالتعاون مع أحد أهم الأجهزة المعنية برقابة تطبيق مفاهيم الحوكمة، ألا وهو ديوان المحاسبة، الذي نعتز دائماً بدوره الفعّال في مثل تلك الملفات.

أعتقد جازماً، أن الحديث عن الحوكمة، تجاوز كونه حديثاً تشريعيًا عن مفهوم جديد للإدارة،



جانب من المؤتمر

الدلال: مؤتمر الحوكمة يهدف إلى رفع راية الإصلاح وتحقيق الإدارة الرشيدة



الجلسة الأولى تستعرض التحديات التشريعية والتجربة الخليجية في الأداء الحكومي المتميز

ضرورة وضع خطة إصلاحية هيكلية لحوكمة الإدارة العامة في الكويت وذلك على قاعدة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية التي من شأنها أن تضع الحوكمة على قاعدة راسخة، إذ لا تتسق جهود وإجراءات الحوكمة ولا تؤتي ثمارها المطلوبة دون تلك الإصلاحات.

من جهته، استعرض المنسق العام لبرنامج دبي للأداء الحكومي المتميز، أحمد النصيرات التجربة الخليجية (تجربة إمارة دبي للأداء الحكومي المتميز) الذي أكد أنها تتم من خلال برامج تدريبية متخصصة، لتأهيل موظفي الجهات الحكومية، تتضمن 3 دورات في مجال التميز الحكومي، وقال إن الدورة الأولى هي دورة مفاهيم ومعايير التميز وتهدف إلى تعزيز الوعي لدى المشاركين ونشر الوعي لمفاهيم ومبادئ وأسس ونموذج ومعايير التميز المؤسسي وفق متطلبات برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز.

هي التي تتمتع بتماسك متسق ومتناسقة للحوكمة، وهو ما دفع العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى العمل على تعزيز قواعدهم الحوكمة لديها لتحسين مكانتها التنموية وتجنب حصول تعثر في مسيرتها التنموية بسبب تراجع حجم الاستثمار التجارية وانكماش النشاط الاقتصادي عموماً، وهو ما دفع كذلك العديد من الهيئات الدولية إلى إعادة النظر في قواعدهم الحوكمة بهدف تحسين اقتصادات الدول والقطاعات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد العالمي على غرار القطاع المالي.

ولفت مال الله إلى أن الاقتصاد الكويتي أظهر الكثير من التقلبات خلال السنوات الأخيرة على غرار العديد من الدول، وبصرف النظر عن تذبذب أسعار النفط، فإن نوعية الأداء الإداري والتنموي، كما يتبين من خلال التقرير العالمي للتنافسية ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، تدل على

مبادئ الحوكمة على جودة الخدمات والإجراءات الحكومية، فضلاً على نوعية السياسات العامة وتنفيذها، بحيث تتحدد العلاقات التبادلية فيما بين القطاعات الحكومية المختلفة وما بين الإدارة والقطاع الخاص على النحو الذي نتعزز فيه بمبادئ الشفافية والمساءلة وقوة القانون، وتتحدد فيه التكلفة والعائد على الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية والتجارية في إطار مستقر وشفاف قابل للتنبؤ، وهو ما يعد من أهم الحوافز التي تدفع القطاع الخاص إلى بذل مجهود أكبر من أجل الاستفادة من رؤوس الأموال المستثمرة وبالتالي السعي إلى توسيع وتنويع الاستثمارات ما يؤدي إلى زيادة متواصلة في إنتاجية عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي.

وأضاف أنه يتضح من الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أن الدول والشركات التي أظهرت قدرات أعلى من المنفعة الاقتصادية والمالية

والمساءلة وسيادة القانون وتعمل على تحسين مستوى الأداء العام لمؤسسات الدولة وتقديم خدمات ذات كفاءة، علاوة على تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المتاحة.

وأضاف أنه في هذا الإطار يسعى القانون المقترح من مجلس الأمة إلى اعتماد قواعد واضحة للحوكمة في المؤسسات الحكومية لاستكمال المنظومة القائمة اليوم والتي أسست مهام رقابية لمؤسسات مختلفة على غرار ديوان المحاسبة وجهاز متابعة الأداء الحكومي وغيرها، وهو ما يتوافق مع الركيزة الأولى للهادفة إلى خلق إدارة حكومية فعالة ضمن الأهداف الاستراتيجية في مشروع الكويت «كويت جديدة 2035».

وأكد أن هذا التوجه يكتب نحو تعزيز مبادئ الحوكمة في الإدارة الحكومية أهمية قصوى بالنظر إلى العلاقة القوية بين حكومة الإدارة العامة والاستثمار والتنمية عموماً، حيث تؤثر



المحاضرون خلال المؤتمر ويبدو مبارك الحجرف (هاني الشمري)

الأولى (2010/2011 - 2013/2014) علامة فارقة في مسيرة التخطيط والتنمية بالكويت، حيث إنها كانت المرة الأولى في تاريخ البلاد التي يكتمل فيها تنفيذ خطة متوسطة الأجل للتنمية وخطتها السنوية ضمن مراحل تخطيطية مترابطة ومتعاقبة تمثل رسالة تنموية في اتجاه تحقيق رؤية الدولة المستقبلية.

وتحدث مدير عام المعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله حول حوكمة التخطيط التنموي والتحديات البنوية، وقال إن الحوكمة تتمثل في النظم والترتيبات والتشريعات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات والسياسات العامة وتنفيذ الإجراءات، بحيث تضمن الشفافية

عقد المؤتمر جلسته الأولى وناقش خلالها المحور الأول: حركة التخطيط التنموي والتحديات التشريعية لحوكمة عمليات التخطيط التنموي، إضافة إلى التجربة الخليجية للأداء الحكومي المتميز.

وتحدثت محلل برامج الحوكمة الديموقراطية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت سابقاً هدى صالح الدخيل حول الحوكمة الديموقراطية والتنمية.

وأكدت أن الفرق المهم بين الحوكمة والحكومة يكمن في أن الحكومة ما هي إلا ذراع واحدة فقط من أذرع حوكمة المجتمع المعاصر، أما الزراع الأخرى فهما القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وحول التحديات التشريعية لحوكمة عمليات التخطيط التنموي في الدولة أكد الأمين العام السابق للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هاشم الرفاعي أن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل

قبل عامين، نظمت لجنة المرافق العامة البرلمانية، ورشة عمل موسعة في مجلس الأمة حول قانون البلدية الجديد، دعت إليه عدد كبير من الخبراء والمختصين في مجال البلدية واتفقوا على ذلك في افتتاح تلك الورشة «إن السياسي لا يمكن أن يفهم في كل شيء» وأن استنفار السياسي وحيداً، بالتصدي لكل القضايا التي تحمل طابعاً تقنياً وعلمياً، يمثل منقصة، وسيؤدي إلى خلل كبير.

وأنا ما زلت عند هذا الرأي فعلى السياسيين أن يتواضعوا

وأكد الأمين العام السابق للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هاشم الرفاعي أن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الأولى (2011/2010 - 2014/2013) علامة فارقة في مسيرة التخطيط والتنمية بالكويت، حيث إنها كانت المرة الأولى في تاريخ البلاد التي يكتمل فيها تنفيذ خطة متوسطة الأجل للتنمية وخططها السنوية، ضمن مراحل تخطيطية مترابطة ومتعاقبة تمثل رسالة تنموية في اتجاه تحقيق رؤية الدولة المستقبلية 2035 وأهدافها الاستراتيجية.

وأكدت محللة برامج الحوكمة الديمقراطية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالكويت سابقا هدى الدخيل أن الفرق المهم بين الحوكمة والحكومة يكمن في أن الحكومة ما هي إلا ذراع واحدة فقط من أذرع حوكمة المجتمع المعاصر، أما الذراعان الأخريان فهما القطاع الخاص والمجتمع المدني.